ومستمر منذ ما يزيد على نصف قرن ، وهو الذي ساعد الامبرياليين وحلفائهم ـ اتباعهم الصهيونيين على تحقيق العديد من اهدافهم . وقد تنبه الصهيونيون باكرا لهذه الاوضاع ، وبالتالي انماط التعامل المترتبة عليها ، واستغلوها في اكثر من مناسبة لصالحهم . بل ان بعضهم وضع ، استنادا الى ذلك ، واحدة من النظريات الرئيسية في العمل الصهيوني ، وخلاصتها ان العرب لن يتفقوا يوما ما على سياسة موحدة ، وان اتفقوا فان اتفاقهم هذا لن يدوم طويلا . ولذلك ما على الصهيونيين الا عدم الاكتراث كثيرا بما يقوله العرب او يخططون له ، وبالتالي المضي قدما في تنفيذ سياستهم . والادهى من ذلك ان اسس هذه النظرية تبدو كأنها لا تزال سارية المفعول حتى اليوم .

ولكن ، على كل حال ، ومهما كان من امر التفرقة المستحكمة في صفوف العرب ، فان من المعلن والمعروف ـ رسميا على الاقل ـ ان هناك اتفاقا معينا ، وان لم يكن متكاملا ، بشأن ما ينبغي السعي للحصول عليه في ظل الاوضاع الراهنة ، وكيفية مجابهة سياسة كامب ديفيد . فبعد زيارة السادات للقدس ، انعقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد ، في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ ، وقرر « ان قضية فلسطين قضية عربية مصيرية وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني » ، مؤكدا « ان النضال من اجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة ، وعلى جميع العرب المشاركة فيها ، كل من موقعه وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها » . وبالنسبة للفلسطينيين ، فالهدف هو « استعادة الحقوق الوطنية للشعب (الفلسطيني) ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني » . وهذا عمليا هو البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما اقره المجلس الوطني الفلسطيني ، في دورتيه الاخيرتين .

غير ان هذه القرارات ، مثل قرارات عديدة اخرى مشابهة لها ، صدرت عن مؤتمرات القمة العربية السابقة ، او عن مؤتمرات ثنائية او غيرها ، بقيت حبرا على ورق . فمنذ صدورها لم توضع ، مثلا ، اية اوراق عمل او خطط او برامج لتنفيذها ، بل اكتفى العرب ، عموما ، بقرارات الادانة او الشجب لاتفاقات كامب ديفيد ، التي استصدروها من الامم المتحدة ، او من هذا المؤتمر الدولي أو ذاك . وفي المقابل ، كان الطرف الآخر هو الفاعل والنشيط ، الذي يسعى حثيثا لتحقيق اهدافه ، ويبذل كل ما في وسعه لتذليل العقبات التي تعترضه . وواضح ما هي التحديات المترتبة على ذلك ، خصوصا ان سياسات الطرف المعادي صريحة للغاية . فليس هناك انسحاب من الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ ، ولا موافقة على منح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، ولا اعتراف بحقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . ولا منظمة التحرير الفلسطينية مقبولة ، ولا اي من التنظيمات المنضوية تحت لوائها ، ولا شخصياتها . بل ليس هناك ايضا تفاهم حول شكل او جوهر الحكم الذاتي ، الذي طرحه اطراف كامب ديفيد . وحديث الفلسطينيين او بعضهم ، عن ان « العالم كله